



## محمد شكير بمناسبة انتخابه رئيساً لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

،،مرحباً،،

أشكر لكم ثقتكم الغالية التي أوصلتني الى رئاسة الغرفة. وهذه الثقة هي أمانة كبرى أحملها وسأعملُ جاهداً بالتعاون معكم ومع كل أخواننا في سائر الغرف والهيئات الاقتصادية للحفاظ عليها. وانني ادعو الله تعالى ان يوفّقني واياكم لتحمل المسؤولية للوصول بالغرفة الى ان تكون بالقول والفعل بيتاً للاقتصاد اللبناني ومرجعاً حقيقياً للمنتسبين اليها، مدافعاً عن حقوقهم ومطالبهم ومحاوراً اميناً حول هذه الحقوق والمطالب مع المسؤولين انطلاقاً من اهمية الشراكة بين قطاع عام هادف ومسؤول وقطاع خاص ناشط وفاعل.

ان الطريق امامنا شاق وصعب، والتحديات كثيرة ومتنوعة، ولكننا نؤمن أنه بتعاوننا جميعاً سنكون قادرين على تذليل الكثير من هذه الصعوبات والتحديات وصولاً الى ما نصبو اليه من عملٍ جاد على تعزيز اقتصادنا وتطويره وافتتاحه على اشقائه العرب واصدقائه الاجانب.

إكتمل المجلس وبدأت مرحلة العمل والانتاجية، واصبح برنامج "اقتصادنا ضماننا" برنامج الغرفة، اما التخطيط فهو عمل مستمر. اننا نعيش في محيط مليء بالتحديات والمخاطر، وهذا يتطلب وعياً عميقاً وتخطيطاً واقعياً حتى لا نفع ضحية المفاجآت، وكم عانينا من ذلك في السابق.

علينا ان نحقق كل ما طرحناه في مشروعنا الاقتصادي، وان نُبلّور ما ينبغي ان نحققه لاحقاً في خدمة الاقتصاد اللبناني.

اليوم تنطلق سفارة المباشرة بالعمل. تقدّم هذا المجلس من الأوساط الاقتصادية بصيغة التجدد وإعادة إنتاج "المبادئ الأساسية التي أوجدت الغرفة والديناميكية التي انطلقت منها، والتركيز على تراكم الفكر والخبرة التي تكونت في الغرفة بفضل الأجيال التي توالى على إدارتها. ويشكل المجلس السابق برئاسة الأستاذ غازي قريطم مرحلة هامة في هذا المسار.

نُعولّ على الخبرة العريقة لأعضاء المجلس السابق الذين يتابعون معنا الخدمة في المجلس الجديد؛ كما نُعولّ على الأعضاء الجدد لتطوير عمل الغرفة والارتقاء به ليتكيف مع مقتضيات العصر. لقد تمكنا من اختيار اعضاء أكفاء لللائحة ومن استقطاب عناصر شابة الى المجلس، سيدات ورجال مشهود لنجاحهم في الشأن الخاص ولعطائهم في الشأن العام.اسمحوا لي ان أنوّه هنا واشكر السياسيين لانكفائهم هذه المرة عن التدخل الذي ساعد على استقلالية اللائحة – لولا ذلك النمط

السياسي الجديد لما كان بالإمكان إقامة مجلس كهذا. ولبنان يزخر باسمااء كبيرة في القطاعات الاقتصادية كافة، كنا نتمنى لو يتسع مجلس الادارة لضم المزيد منها

### الغرفة بيت الاقتصاد

تضم الغرفة النشاطات الاقتصادية كافة، وبالتالي هي على مسافة واحدة من مختلف القطاعات – وتلعب دورَ الحكم ثُجاه تضارب المصالح والصراعات القطاعية والفئوية. وتبرز أهمية هذا الدور في لبنان عندما نعي أن المصالح المتناقضة، والخلاف في وجهات النظر، تعيق عمل الحكومة في سبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومن اجل القيام بهذا الدور، وخدمة المنتسبين على أكمل وجه، يتضمّن برنامج العمل، خطة تواصل مع الشركات والمؤسسات، نحرصُ على تطبيقها في أسرع وقت ممكن.

ومن جهة ثانية،

تنتمي الى الغرفة مؤسسات تقوم بنشاطات تمثلها جمعيات ونقابات مهنية، تشكل الهيئات الاقتصادية في لبنان – وبالتالي ينبغي التنسيق مع كل منها ومساندتها في حدود مصالح سائر الهيئات – وينص البرنامج على آلية واسعة للتفاعل مع غرف التجارة في المناطق والجمعيات المهنية ونقابات أصحاب العمل.

كما ان العلاقة سوف تتوسع مع الغرف الأجنبية والهيئات الاقتصادية الدولية – وهذا توجه أساسي ومفيد للقطاع الخاص في عصر العولمة.

لم يعد مسموحاً بعد اليوم ان لا يستعيد لبنان مكانته الاقليمية والعالمية، وان تعود بيروت لتلعب دورها الاقتصادي والتجاري الريادي في المنطقة.

يلحظ برنامج العمل مجموعة إجراءات سوف نحققها في خدمة القطاعات الاقتصادية – وبهذا تحقق الغرفة دورها كجسر عبور للقرار الاقتصادي بين الحكومة والقطاع الخاص – فيشعر كل قطاع انه شريك بصنع القرار وان السلطة تعمل لصالحه وتُصنغي لمطالبه.

أن حكومة الوفاق الوطني برئاسة سعد الحريري، الذي يعرف حاجات النشاط الاقتصادي عن كثب، فرصة سانحة لتطوير الاقتصاد الوطني بعد فترة الجمود الطويلة التي عانى منها لبنان بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص. سوف نستغل هذه الفرصة لتتابع المشاريع المفيدة للبنان والتي لم يكن بالإمكان إقرارها في الفترة السابقة.

سنتابع العمل مع الحكومة ونمارس الضغط اللازم للاسراع في دراسة وتنفيذ ما يحتاجه اقتصادنا للنهوض. ان المناعة المكتسبة للاقتصاد اللبناني تشكل ضمانا للوطن، ومن هنا اهمية الترفع عن المصالح الضيقة وضرورة التفكير بالمصلحة الوطنية العليا. فلتكن السياسة بخدمة الاقتصاد الوطني وليس العكس. و اود هنا ان اطمئن اصحاب العمل الى ان الرئيس الحريري يولي الاقتصاد

مكانة غير مسبوقه و قد رافقناه في زيارتي تركيا و فرنسا و لمسنا اهتمامه بأدق التفاصيل و متابعته الشخصية لكل ما يمكن ان يعطي دفعا لاقتصادنا الوطني.

### *استراتيجية الأولويات الاقتصادية*

لقد ذكرنا في البرنامج أهمية تحديد وتنفيذ الأولويات الاقتصادية، تلك التي تشكل رافعة للاقتصاد حتى يصبح لبنان في عداد الدول الصاعدة، القادرة على النمو بقدراتها الذاتية، ويسلك مسار التنمية المستدامة.

هذه الأولويات تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة الناتجة عن التباين بين قدرات الشباب اللبناني وفرص العمل المتوفرة لهم في النشاطات الاقتصادية القائمة في لبنان.

ان تحسين ظروف الاستثمار في لبنان يقتضي أن تتوفر لرجل الأعمال الإمكانيات اللازمة لتطوير المؤسسات القائمة، وإنشاء مؤسسات حديثة تجيد العمل بتقنيات عصرية.

### *الشؤون الاقتصادية في البيان الوزاري*

ان برنامج الغرفة يتلاقى مع البيان الوزاري في مقتضيات النمو، والتنمية المستدامة، والتوظيف العام والخاص، والاستثمار؛ كما في الاستقرار الاقتصادي، والتجارة الخارجية، والتشغيل الشامل، وإصلاح الإدارة.

ومن أهم الإجراءات: دعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز المنافسة، وتحرير الاتصالات، وتحسين المناخ الاستثماري ولاسيما تبسيط المعاملات وتسهيل إنشاء الشركات وحلّها، وعقد الاتفاقات التجارية المتكافئة، ودخول منظمة التجارة العالمية، والتفاعل مع سياسة الجوار والاتحاد من أجل المتوسط، ومكافحة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة.

إنني أتمنّى ثقكم الغالية، وانا وإياكم نشكر ثقة الهيئة العامة، ونرجو ان نكون عند حسن ظن الجميع، ونقوم بالمسؤولية على أكمل وجه، ونعطي الاقتصاد الوطني ما يستحقه من تضحية وجهد، ونستمر قلبا واحدا في خدمة الشأن العام.